المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

16/12/2014

Projection du documentaire « Rif 58-59, briser le silence »

L'Institut royal de la culture amazighe (IRCAM) a accueilli, ce vendredi 12 décembre 2014, la projection du film documentaire de Tarik El Idrissi, « Rif 58-59, briser le silence », qui décrit la souffrance des habitants des provinces rifaines lors des années 1958-1959.

Ce film documentaire, soutenu par le Conseil de la communauté marocaine à l'étranger (CCME) et plusieurs autres institutions dont le Conseil national des droits de l'Homme CNDH, a tenu à décrire l'ampleur des souffrances consenties lors des années 1950.

Le synopsis du film a été essentiellement basé sur une série de témoignages douloureux vécus en cette période et sur les points de vue des chercheurs sur les détails de ce qui s'est réellement passé dans le Rif pendant les années cinquante du siècle dernier.

ASLS-8-2

Tarik El Idrissi avait déjà réalisé en 2012 le film « la route tourne », qui raconte l'occupation espagnole du Rif marocain dans les années 1920.

http://www.ccme.org.ma/fr/actualites/39310

في اجتماع لجمعية عدالة

حقوقيون يعتبرون الرسالة الملكية بخصوص حقوق الإنسان وثيقة مرجعية وخطة طريق نحو الديمقراطية

مكناس: عبد الرحمن بن دياب

دعا المكتب التنفيذي لجمعية عدالة في بلاغ توصلت «الأحداث المغربية» بنسخة منه، الدولة المغربية إلى ضرورة ملاءمة قوانينها مع الاتفاقيات الدولية، ورفع كافة التحفظات والإعلانات لضمان حماية الحقوق والحريات والنهوض بها، مع التصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام، معربة في الآن نفسه، عن أسفها العميق في تشبث المغرب بامتناعه التصويت على مقرر إيقاف التنفيذ للمرة الخامسة، وإنهاء ما سمته بالتذبذب الذي يطبع المسار التشريعي المغربي والمضي بمنهجية تشاركية مع الحركة الحقوقية في بلورة مضامين مشاريع القوانين الجارية أو تلك التي في طور الإعداد، وتنسيق الجهود فيما بينها بفاعلية ونجاعة لبناء قواعد الدولة الديمقراطية الحامية للحقوق والحريات، ولعب أدوارها في مجال تقييم ومتابعة السياسات العمومية.

وكانت جمعية عدالة التي أعلنت عن بلاغها هذا بمناسبة الذكرى 66 لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تحت شعار «من أجل سلطة قضائية مستقلة حرة ونزيهة حامية للحقوق والحريات الأساسية»، قد نوهت بالرسالة الملكية السامية، التي ألقيت خلال الجلسة الافتتاحية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان المنعقد أواخر شهر نونبر المنصرم بمراكش، واعتبرتها بمثابة وثيقة مرجعية وخطة طريق، يتجدد من خلالها التأكيد على الرهانات الأساسية المتجلية أولا، في المساواة كمحور أساسي في السياسات العمومية، ثم تفعيل الأهداف الثمانية الإنمائية للألفية، وفي صلبها النهوض بحقوق الإنسان، وتفعيل سياسة جديدة للهجرة تقوم على مقاربة إنسانية.

وسجلت بإيجابية كبيرة مضامين التقرير الذي تقدم به رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أمام البرلمان، الذي وقف فيه على العديد من الانتهاكات، وأساسا منها إفراط القوات العمومية في استعمال القوة اتجاه المتظاهرين التي أدت إلى انتهاكات وصلت حد المس بالحق في الحياة.

وشجبت بعض الممارسات الرامية إلى التضييق على حرية الجمعيات، والتجمع والتظاهر السلمي، وكذا حرية التعبير وحرية الصحافة، وحق الجمعيات في تجديد هياكلها، وعقد اجتماعاتها وتنظيم أنشطتها الإشعاعية و التكوينية.

مجلس حقوق الإنسان يعد تقريرا تكميليا وتصحيحيا لعمل هيئة الإنصاف والمصالحة

◆ مكتب الرباط، أوسي موح لحسن

◆ تقرير جديد حول سنوات الرصاص سيصدر قريبا سيصحح الأخطاء ويتدارك النواقص. ذلك ما كشف عنه مصطفى اليزناسني يوم السبت الماضي بالدار البيضاء. التقرير سيشمل ما توصلت إليه لجنة المتابعة المنبثقة عن هيئة الإنصاف والمصالحة.

حسب العضو السابق بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي حضر نيابة عن رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليازمي لقاءا نظمته يوم السبت الماضي بالدار البيضاء الفيدرالية الأورومتوسطية ضد الاختفاء القسري تحت عنوان «العدالة الانتقالية: أية إضافة لانتقال ديمقراطي حقيقي في الحالة المغربية والقبرصية»، فإن تقرير لجنة المتابعة سيعمل على تصحيح الأخطاء الواردة في تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة التي تم الوقوف عليها وتصحيحها وتدارك الهفوات والنواقص التي شابت عمل الهيئة.

كان ذلك بعد سيل من الانتقادات التي وجهت لعمل هيئة الإنصاف والمصالحة وكذا لجنة المتابعة، إلا أن ممثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان طمأن ضحايا سنوات الرصاص وعائلاتهم بأن عمل هيئة متابعة الإنصاف والمصالحة في التقرير الجديد سيرصد مظاهر الخلل وما تم القيام به طيلة الفترة الأخيرة. وقال مصطفى اليزناسني إنه رغم كل ما قيل من قصور في عمل هيئة الإنصاف والمصالحة وقبله لجنة التحكيم المنبثقة عن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، فإنه تم الكشف عن جانب من حقيقة ما جرى وأن المشكل يبقى هو الانطلاق من ذلك الرصيد في المستقبل، وأضاف أن تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة أصدر من ضمن توصياته توصية للحكومة بمواصلة البحث في الملفات والحالات العالقة إلى حين إقرار الحقيقة وتسليم الجثث لأصحابها، موضحا أن الهيئة لم تتجاهل حق ذوي الحقوق في معرفة الحقيقة كاملة.

ونفى أن يكون هناك جريمة ترتكب في حق الذاكرة وأماكن الاعتقال والمعتقلات السرية، وقال إن هناك متابعة لتنفيذ التوصيات في موضوع الذاكرة، مستدلا بمثال عن معتقل تازمامارت الذي أعد مشروع لإعادة بناء الزنازن به على الشكل الذي كانت عليه من قبل وتهيئته ليصبح فضاءا يزوره الضحايا وكل مكونات المجتمع والأمر نفسه بالنسبة لمقبرة الشهداء حيث ضحايا 1981 والتي قال إنه تمت تهيئتها». وأقر بوجود أخطاء كثيرة في تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة وأن التقرير الجديد سيتداركها ويصححها.

وأوضح اليزناسني أن الملفات خارج الآجال أو التي لم يتم البث فيها من طرف الهيئة هي الآن رهينة قرار سياسي. وهو القرار الذي انتقد مولاي أحمد الدريدي استبعاده من طرف الحكومة الحالية التي قال إن «الديمقراطية وحقوق الإنسان ليس ضمن أجندتها»، وأضاف أن ليس هناك إرادة سياسية لإيجاد تسوية لمشكل الاختفاء القسري رغم أهميته في موضوع العدالة الانتقالية.

وعن ضمانات عدم تكرار ما جرى، قال الأكاديمي عبد الحي المودن: إن ليس هناك ضمانات لعدم تكرار ما جرى في أي دولة، مستدلا بالولايات المتحدة التي عاد فيها النقاش للانتهاكات التي وقعت قبل سنة 2001، مؤكدا أن التحدي هو العمل من أجل الحيلولة دون تكرار ما جرى.

ابن المجهول المصير بلقاسم وزان وجه انتقادات للعدالة الانتقالية في المغرب وقال إنها تفتقر إلى نسبة مهمة من مقومات العدالة الانتقالية وأنها كشفت عن الحقيقة كما أرادت الدولة، مضيفا أن تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة به مغالطات حول عدد المختفين مجهولي المصير، إلى جانب وجود أخطاء مادية به وانتقد الإهمال الذي يواجه عددا من مراكز الاعتقال والاحتجاز كقلعة مكونة وأكدز وتازمامارت والمقابر الجماعية.

وباسم جمعية أصدقاء وأولياء ضحايا الاختفاء القسري المؤسسة بباريس سنة 1978، كشف الابن الأصغر للراحل الحاج علي المانوزي وشقيق المختفي المجهول المصير الحسين المانوزي أن انطلاق مسلسل المصالحة بالمغرب بعث الاطمئنان في نفوس عائلات الضحايا، لكنه يضيف أنه بعد عقد من الزمن بدأ الأمل والاطمئنان يتبدد واليأس يتسرب للنفوس. وعن قضية شقيقه المختفي المجهول المصير انتقد موقف القضاء من ملف الحسين المانوزي، وقال إنه لم يرتق بعد إلى مستوى القول أننا أمام عدالة انتقالية حقيقية، مضيفا أن العائلة سلمت قاضي التحقيق المكلف بالقضية كل ما يمكن مساعدته في تحرياته كلائحة وعناوين الشهود وأنه بامكانه العودة لأرشيف الدرك الملكي وأيضا العودة إلى مركز الاعتقال النقطة الثابتة رقم 3 للكشف عن جانب مهم من الحقيقة التي تنتظرها العائلة منذ ما يقارب أربعين سنة.

ثقافات

انطلاق فعاليات النسخة الثانية لمسابقة "جائزة ناشئة الفكر الحقوقي"

3948 18.6

انطلقت، السبت بفم الواد (إقليم العيون)، فعاليات النسخة الثانية لمسابقة "جائزة ناشئة الفكر الحقوقي" برسم سنة 2014، التي تنظمها اللجان الجهوية لحقوق الإنسان الثلاث بالأقاليم الجنوبية بشراكة مع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بنفس الجهات، وذلك بمناسبة العالمي لحقوق الإنسان. وأوضح المنظمون أن تنظيم هذه المسابقة الوطنية يندرج في إطار تنفيذ الاتفاقية المبرمة بين وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والمجلس الوطني لحقوق الإنسان التي تهدف إلى النهوض بثقافة حقوق الإنسان وإشاعتها وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان ومبادئ المواطنة الحقة في صفوف الناشئة.وأضاف المنظمون أن هذه المسابقة جرت عبر ثلاث مراحل، همت الأولى الانتقاء الأولي على مستوى الثانويات بالجهات الجنوبية الثلاث، وشملت المرحلة الثانية إقصائيات على مستوى كل إقليم تم خلالها توحيد السؤال وزمن المباراة، أما المرحلة الثالثة فقد عرفت تنظيم مباراة جهوية بين التلاميذ المتأهلين عن كل إقليم وعلى مستوى كل جهة من الجهات الجنوبية الثلاث، ليتم بعد ذلك تنظيم المباراة الجهوية النهائية بين التلاميذ المتأهلين عن كل جهة والبالغ عددهم 36 تلميذا.

أطفال الصحراء يتنافسون على الفكر الحقوقي

جائزة جهوية أحدثها المجلس الوطني لحقوق الإنسان

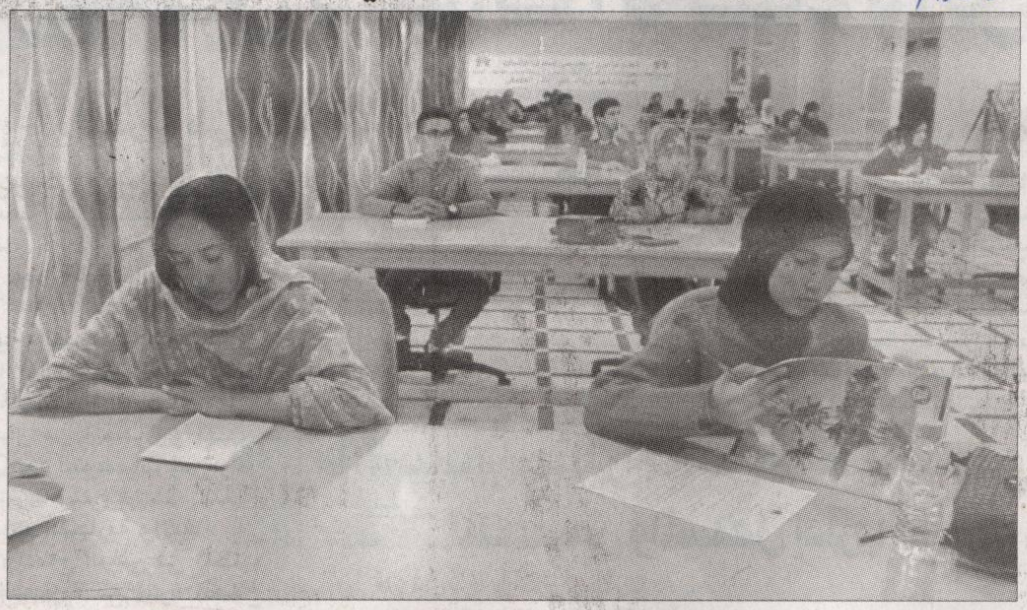

الأطفال المشاركون في جوائز "الفكر الحقوقي" (خاص)

نظمت، نهاية الأسبوع الماضي بفم الواد التابعة لإقليم العيون، فعاليات النسخة الثانية لمسابقة "جائزة ناشئة الفكر الحقوقي" برسم سنة 2014، التي تنظمها اللجان الجهوية لحقوق الإنسان بالأقاليم الجنوبية بشراكة مع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بنفس الجهات، لمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان.

ويندرج تنظيم هذه المسابقة الوطنية في إطار تنفيذ الاتفاقية المبرمة بين وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والمجلس الوطني لحقوق الإنسان التي تهدف إلى النهوض بثقافة حقوق الإنسان وإشاعتها وترسيخ مبادئ المواطنة الحقة في صفوف الناشئة.

وجرت هذه المسابقة عبر ثلاث مراحل، همت الأولى الانتقاء الأولي على مستوى الثانويات بالجهات الجنوبية الثلاث (العيون بوجدور الساقية الحمراء، وكلميم السمارة، ووادي الذهب لكويرة)، وشملت المرحلة الثانية إقصائيات على مستوى كل إقليم تم خلالها توحيد السؤال وزمن المباراة، أما المرحلة الثالثة فقد عرفت تنظيم مباراة جهوية بين التلاميذ المتأهلين عن كل إقليم وعلى مستوى كل جهة من الجهات الجنوبية الثلاث، ليتم بعد ذلك تنظيم المباراة الجهوية النهائية بين التلاميذ المتأهلين عن كل جهة والبالغ عددهم 36 تلميذا.

وعرفت هذه التظاهرة تنظيم ورشة تكوينية في مجال حقوق الإنسان لفائدة التلميذات والتلاميذ المشاركين في جائزة الناشئة للفكر الحقوقي.

وتوج الفائزون في هذه المسابقة، خلال حفل فني تم على هامشه تنظيم معرض للفنون التشكيلية ولوحات وعروض فنية حسانية من تنشيط تلاميذ المؤسسات التعليمية بالأقاليم الجنوبية.

من جهة أخرى، نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون والسمارة، أخيرا، مجموعة من الأنشطة الثقافية الموجهة إلى الأطفال، فضلا عن زيارات اجتماعية إلى عدد من المراكز، من بينها الزيارة التي قامت بها اللجنة برئاسة محمد سالم الشرقاوي، إلى مقر جمعية مساندة الأشخاص في وضعية إعاقة.

ياسين الريخ

السيدة فاطمة بلعربي مقاولة وناشطة جمعوية بفرنسا في حوار مع «رسالة الأمة» :

المغرب ملتزم بالشرعية الدولية ويعمل على تفعيل آليات مراقبة حقوق الإنسان على كافة ترابه الوطني وهي آليات متعارف عليها دوليا ويتفاعل معها المجلس الوطني لحقوق الإنسان من خلال متابعته لإجراءات تنفيذ التوصيات المنبثقة عن تقاريره

أجرى الحوار من باريس :
عبد الحكيم محي الدين

في اطار التواصل المستمر القائم بين جريدة رسالة الامة ومختلف الفعاليات الجمعوية والمدنية المغربية المتواجدة بالخارج، جمعنا لقاء بالسيدة فاطمة بلعربي مقاولة وناشطة جمعوية بفرنسا حيث أجرينا معها الحوار التالي :

السيدة بلعربي، كانت لك مشاركة هامة في الوقفة الاحتجاجية التي أقيمت مؤخرا في باريس تضامنا مع المغاربة المحتجزين في تندوف، فما هي ارتساماتكم حول هذا الحدث ؟

> بالفعل، شاركت جمعية النساء المغربيات بفرنسا في الوقفة الاحتجاجية التي أقيمت في ساحة تروكاديرو بالعاصمة الفرنسية في غضون الأسبوع المنصرم، والتي نظمتها الجمعية الفرنسية المغربية لحوض باريس بمبادرة من رئيسها السيد خشان عبد الرزاق الذي استدعى عددا كبيرا من الفاعلين المدنيين وجمعيات المغاربة المقيمين بفرنسا للمشاركة فيها وذلك للمطالبة بإطلاق سراح المغاربة المحتجزين في مخيمات العار بتندوف على الأرض الجزائرية. لقد شكلت هذه الوقفة فرصة لنا للتعبير عن موقفنا مرة أخرى من النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية المحررة. وبصفتي رئيسة جمعية النساء المغربيات بالخارج، اتيحت لي الفرصة لإصدار تصريح لوسائل الإعلام تطرقت من خلاله إلى المعاناة التي يعيشها إخواننا المغاربة المحتجزون في تندوف حيث تنتهك حرمة النساء والأطفال والعجزة وحيث يتم تشتيت شمل العائلات الصحراوية المغربية دون ادنى احترام لأبسط حقوق الإنسان. وقد انضم صوت جمعيتنا إلى أصوات بقية الفاعلين المدنيين والجمعويين الذين شاركوا في الوقفة المذكورة دفاعا عن قضية وحدتنا الترابية والوطنية، هذه القضية التي أضحى الجميع يعلم أنها قضية مفتعلة من طرف الجزائر وتورطت فيها جماعة البوليساريو الانفصالية. إنها بالنسبة لي فرصة للتذكير هنا بالإجماع الوطني وبالموقف الثابت لبلادنا بخصوص القضية الوطنية الأولى المتعلقة بأقاليمنا الجنوبية المحررة. لقد سبق لي أن عبرت في فرص سابقة كسائر الفاعلين الحقوقيين ببلادنا عن الرفض القاطع للمبادرات التي سعت دون نجاح إلى تغيير طبيعة مهمة «المينورسو» في المنطقة، بحيث في الوقت الذي يبذل المغرب جهوده في سبيل النهوض بحقوق الإنسان على كافة ترابه الوطني، بما فيه الأقاليم الجنوبية، وتحظى جهوده تلك بإشادة المجتمع الدولي والعديد من الشركاء الدوليين، يتضح لنا أنه منذ تقديم المملكة المغربية للمبادرة الخاصة بالتفاوض حول منح حكم ذاتي لجهة الصحراء، يتم توظيف مسألة حقوق الإنسان بشكل ممنهج من قبل أطراف النزاع الأخرى، في محاولة منها لإخراج مسلسل التفاوض عن مساره، واستغلال ذلك كمبرر لعدم الانخراط بشكل جدي وبنية حسنة في البحث عن حل سياسي، مع أن المغرب - بشهادة العديد من المختصين في شؤون حقوق الإنسان عبر العالم - اتخذ إجراءات إرادية من أجل النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها على كافة ترابه. وفي هذا الإطار سعى إلى تعزيز استقلالية الآليات الوطنية لحقوق الإنسان وتوسيع دائرة انفتاحه على الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، مستجيبا بذلك لانتظارات المجتمع الدولي.

<<السيدة بلعربي، ما هي في نظرك الأسباب التي أدت إلى هذا الركود الذي يشهده ملف الصحراء منذ مدة والذي أصطحب انقطاع مسلسل المفاوضات الذي طال أمده بين أطراف النزاع ؟

> هناك عدد من المعطيات المستجدة فيما يتعلق بقضية الصحراء، منها إذكاء البوليساريو للتوتر عبر انفصاليي الداخل، وخضوع مليشياتها لتدريبات عسكرية على يد الجيش الجزائري، فضلا عن التهديدات التي يقوم بها من حين لآخر ممثلو الانفصاليين بالعودة إلى حمل السلاح في وجه المغرب، علما بأنهم أعلنوا في الماضي غير البعيد تراجع مقدراتهم العسكرية والاستراتيجية أمام الجيش الملكي المغربي، ونراهم يعودون تارة بعد أخرى إلى لهجة التصعيد. فالأمر يستدعي التعاطي مع تهديدات جماعة البوليساريو بكثير من العقلانية مادامت تزاوج بين التعبئة الإعلامية والأفعال العملية، حيث يتحدث إعلام البوليساريو عن كون مليشياتها تقيم بين الفينة والأخرى مناورات عسكرية مع الجيش الجزائري لاختبار جاهزيتها، ولتمكينها من تدريب جزء من مليشياتها على المزاوجة بين تعبئة مزيد من انفصاليي الداخل لتجسيد دعاية «العصيان المدني في الصحراء»، والتدريب على حرب العصابات لزعزعة الأمن والاستقرار في الأقاليم الجنوبية طبقا لنسخة أحداث مخيم أكديم إيزيك. ومادامت جماعة البوليساريو تسكن أعصاب محتجزيها في مخيمات تندوف بالمساعدات الغذائية، وحيث أنها تفتقد إلى ما يقوي موقفها التفاوضي في الوقت الراهن، فإنها تسعى عبر كل الوسائل لإطالة أمد النزاع في الصحراء، ومن جهة ثانية فلأنها ترى في ذلك جزءا من حرب «الاستنزاف» التي تقوم بها لإنهاك المغرب عسكريا واقتصاديا ونفسيا وماديا. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن قضية الصحراء تظل جد معقدة، إذ تتعارض فيها الكثير من المصالح وتتجاذب فيها الكثير من القوى التي ليست لها مصلحة في التوصل إلى حل دائم لهذا الملف. إن ضحايا هذا الوضع الراهن هم أولا سكان الأقاليم الجنوبية ومخيمات تندوف؛ فبينما يعيش سكان المخيمات في ظروف قاسية ويحرمون من الحق في العمل وتصاريح التنقل بحرية داخل الأراضي الجزائرية في انتهاك للقانون الدولي، يعاني سكان الأقاليم الجنوبية من التضخم الناجم عن الرواتب المرتفعة التي يتمتع بها موظفو الأمم المتحدة، إذ تتسبب هذه الرواتب في ارتفاع أسعار السكن والسلع الأساسية. والضحية الأخيرة هي عامة الشعب المغربي، إذ أن استمرار هذا النزاع يعرض استقرار المنطقة للخطر، ويشكل استنزافا لموارد المغرب المالية ويضعف تواجده الدبلوماسي على واجهات أخرى ويقزم حضوره المتميز على الساحة الدولية.

<< السيدة بلعربي، هل لك من رأي في القول الشائع بأن تعثر ملف الصحراء يرجع مرده إلى ضعف العمل الدبلوماسي المتعلق بقضية الصحراء ؟

> ترتفع أصوات معزولة في الداخل تدعي أن معالجة قضية الصحراء اقتصرت على الجهاز الحكومي فقط وعلى وزارة الداخلية بالأخص ومباركة الأحزاب الوطنية لكل ما تقوم به أجهزة الدولة الرسمية دون أن يكون لتلك الأحزاب أي دور في الاقتراح أو المتابعة أو المشاركة وهي ادعاءات مغلوطة هدفها خلط الأوراق واللعب على الحبال الممدودة وخدمة أطراف وأهداف ملتبسة وغريبة. ثم ارتفعت أصوات لم يكتف أصحابها بدعم التيار السابق بل ذهبت إلى أبعد من ذلك لتتجاهل وتستصغر الإجماع الوطني والتفاف الشعب المغربي حول الوحدة الترابية والوطنية، غير معيرة أي اهتمام لما خلفته المسيرة الخضراء من روح وطنية وحماس ووعي عميق بخلفيات الصراع في المنطقة وما يعنيه قسم المسيرة من عهد بين جميع المغاربة للوفاء لروح المسيرة والحفاظ على الوحدة الترابية، وباختصار تروج اليوم بيننا ثلاثة تيارات وأطروحات غريبة نعتبرها خطيرة تتسرب على طريقة التقطير. التيار الأول من تلك الأطروحات وهو الأخطر والأكثر وقاحة يروج علانية لفكرة الانفصال ويتبنى ادعاءات البوليساريو ولا يعترف بسيادة المغرب ولا تاريخه الوطني أو استرجاعه للصحراء كجزء لا يتجزأ من المغرب بل وصل الأمر إلى حد رفض حمل البطاقة الوطنية المغربية والتنكر للهوية الوطنية. ومن الأكيد أن أصحاب هذا التيار يتجاوزون ما تضمنه مبادئ حقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير، ولا ندري ما هو مبرر السماح لهذا التيار بنشر السموم وترويج الأضاليل والإحباط وتشجيع نوازع الخيانة الوطنية علنا والإيقاع بالشباب في متاهات الغموض والتشكيك الذي ذهب ضحيته الآلاف قبلهم. ودعاة الإنفصال هؤلاء دفعوا كل من في قلبه مرض إلى التعبير عن كل ما هو سيء وخبيث دون وازع ديني أو أخلاقي أو وطني. التيار الثاني - بعد فشل أطروحاته التي سقطت مع سقوط جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفياتي سابقا - يحاول اليوم ركوب عربة الديمقراطية لكنه يعود بصيغ أخرى مختلفة إلى نفس الأطروحات القديمة ويتبنى علنا ما يقال بأنه حوار ديمقراطي حدائي لمناقشة قضية الصحراء من منطلقات تختلف عن المقاربة الرسمية والمعالجة الحكومية التي يروج بأنها أساءت للصحراء وللصحراويين منذ تفكيك جيش التحرير وعملية إيكوفيون، والحوار المزعوم تدعى إليه فعاليات المجتمع المدني من المغرب والبوليساريو والجزائر بهدف التوصل إلى حل في إطار المغرب العربي الكبير، وكان المحتجزين في مخيمات تندوف لهم حق الفصل بين المجتمع المدني والسلطة القاهرة التي تحتجز الرهائن بالقوة، وكان الجزائر في أوضاعها الحالية تتوفر على مجتمع مدني يمكنه مناقشة مستقبل الصحراء المغربية بخلاف ما يقرره الأمن العسكري الجزائري ويتجاهل هؤلاء أن الرئيس الشاذلي بن جديد والمرحوم محمد بوضياف قد ذهبا الواحد تلو الآخر ضحية نظرتهما ورغبتهما في إيجاد حل لقضية الصحراء مخالف لرؤية السلطة الفعلية السرية الحاكمة في الجزائر. ودعاة الحوار المزعوم ذاك يتجاهلون وربما يجهلون أن السيد

محمد فاضل اسماعيل ممثل البوليساريو في لندن قد تم اغتياله بسبب إدانته لرأي بسيط حول فكرة التقسيم التي صرح بها في وقت سابق رجال السلطة العسكرية الحاكمة في الجزائر. بل إن قادة البوليساريو الحقيقيين والمؤسسين السياسيين منهم والعسكريين قد تعرضوا للاعتقال والتهديد والاغتيال نتيجة إبداء رأي مخالف ومع هؤلاء المئات من الشباب والأطر رجالا ونساء زج بهم في السجون السرية وتعرضوا لأبشع أنواع التعذيب فقط لأنهم كانوا يحاولون فهم ما يحدث لهم، وفي صفحات هذا الكتاب الشهادات والنماذج التي نعتبرها ردا على دعاة المجتمع المدني في البوليساريو.

ض بأريس
تندوف

<< شهدت قضية الصحراء المغربية تحولات تاريخية متوالية، هل بإمكانك تذكيرنا بالبعض من تلك المراحل علما بأن المرحلة الراهنة تشكل بدورها نوعا من الاستمرارية التي تشهدها هذه القضية المفتعلة أصلا من طرف الجزائر ؟

> كما هو معلوم، تميز المغرب بمكانة خاصة بين بلدان العالم الثالث التي كانت هدفا للاستعمار الاجنبي بحيث أنه تولى على إثر ذلك دورا طلائعيا جادا في التاسيس لمرحلة التحرير وحقبة الانعتاق من قبضة الاستعمار. فبفضل موقعه الجغرافي والجيوستراتيجي بين البحرالأبيض المتوسط والمحيط الاطلسي وعلى بوابتي قارتي أوربا وإفريقيا، ظل المغرب طيلة قرون مثارا لأطماع القوات الاستعمارية الاوربية، مما أدى إلى احتلال اسبانيا في سنة 1884 لاقصى الجنوب المغربي حيث توجد مدينة الداخلة. تلا ذلك تآمر القوات الاستعمارية الاوربية التي سعت إلى الاستيلاء على مختلف المناطق المغربية بحيث وجد التراب المغربي في سنة 1912 موزعا بين قوات الاحتلال الاجنبي إذ احتلت اسبانيا شمال المغرب بما فيه سبتة ومليلية بعدما احتلت كذلك جنوبه بما في ذلك الساقية الحمراء ووادي الذهب وطرفاية وسيدي إيفني، واحتلت فرنسا وسط المغرب، بينما وجدت طنجة في منطقة دولية مراقبة من طرف اثنتي عشرة دولة أجنبية. ولم يستطع المغرب الانسلاخ من قبضة الاستعمار إلا بعد مرحلة من الكفاح دامت ما يفوق الأربعين سنة تكللت بمفاوضات سياسية مع قوات الاحتلال، مما مكن المغرب بتدرج وعن طريق اتفاقيات دولية من استرجاع معظم مناطقه المحتلة. وهكذا حرر المغرب في سنة 1956 طنجة التي كانت محسوبة على المنطقة الدولية، وأنهت فرنسا احتلالها للمناطق المغربية التي كانت تحت ادارة الحماية الفرنسية بعد مفاوضات إيكس ليبان المغربية الفرنسية ، بينما دخل المغرب واسبانيا في مسلسل مفاوضات متدرج من أجل تحرير مناطق الشمال والجنوب المغربي. وقد فضل المغرب نهج سياسة التفاوض مع اسبانيا أملا في مواصلة العمل المشترك معها من أجل التأسيس لمستقبل بين البلدين يسوده الأمن والتآزر نظرا لعوامل الجوار والتاريخ المشترك، وهكذا وبفضل سياسة الهدنة والحوار جاء اتفاق 1958 بين البلدين الذي

كرس تحرير مدينة طرفاية ورجوعها الى المغرب، ثم اتفاق 1969 الذي حرر المغرب بفضله مدينة سيدي إيفني، وتلاه اتفاق 14 نونبر 1975 الذي تم بين المغرب وإسبانيا وموريتانيا والذي تحررت على إثره المناطق الجنوبية المغربية بحيث تم ضمها إلى التراب الوطني بأكملها في 14 غشت من سنة 1979 برجوع منطقة وادي الذهب إلى المغرب وفقا لوضعها الأصلي. كل هذه الاتفاقيات التي عقدت بين المغرب واسبانيا تمت بتوصيات من طرف الأمم المتحدة. وقد جاء اتفاق 14 نونبر 1975 على إثر القرار الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية في 16 اكتوبر 1975 حول الصحراء ومباشرة بعد تنظيم المسيرة الخضراء في 6 نونبر لنفس السنة من طرف المغفور له الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه، وهي المسيرة التي أكدت تشبث المغاربة بمغربية اقاليمهم الجنوبية. لكن الجزائر لم يرضها الواقع الحاصل آنذاك فبادرت إلى معارضة المغرب في مسيرته التحررية بمساندتها للبوليساريو ودعاة الانفصال عن الوحدة الترابية والوطنية المغربية. ومنذ 1975 والمغرب يعاود المحاولات الواحدة تلو الأخرى من أجل جعل حد لمراوغات الجزائر والبوليساريو الساعية إلى ابقاء الصراع في نقطة الصفر لغرض في نفس يعقوب. وهكذا وبعد فشل المقترحات المتعلقة بالحل الأول والثاني والثالث والرابع، نحن اليوم بصدد مايمكن تسميته بالحل الخامس المقترح. وقد تمكن المغرب من عرض مقترحه هذا المتمثل في مشروع إقامة حكم ذاتي محلي في اقاليمه الجنوبية على أنظار المنظومة الدولية، ونرى أنه يلقى اليوم مساندة دولية لكونه يستجيب لما يقتضيه الإطار الأممي الساعي إلى إيجاد حل سياسي لقضية الصحراء المغربية، ويهدف إلى تفويض سكان الأقاليم الجنوبية المغربية سلطات واسعة في إطار الجهوية الموسعة بواسطة هيئات تنتخب في ظل اللامركزية. وهذا من شأنه تمكين السكان المعنيين بسلطة الحكم الذاتي من تسيير شؤون منطقتهم بأنفسهم في إطار ديمقراطي عادل. و مقترح الحكم الذاتي هذا لا يتعارض كليا مع إشراف الأمم المتحدة على مواصلة تفعيل تدابير بناء الثقة، كما أنه يجعل باب التفاوض مفتوحا مع خصوم الوحدة الترابية للمملكة. فهل ستستجيب الجزائر يوما ما لمطلب المجموعة الدولية أم أنها ستنتظر إلى أن تكون مرغمة على ذلك بشكل أو بآخر؟ فالكرة الآن في ملعب الجزائر وهي اهل للافتاء على البوليساريو باسباب وكيفيات الخروج من المازق حتى لا يكون في آخر المطاف لا غالب ولا مغلوب. وذلك أولى بالنسبة لجميع الأطراف في ظل عولمة الاقتصاد وضرورة الحصول على التكتل المطلوب في الجهتين المغاربية والمتوسطية.

<< كيف ترين الوضع في المستقبل مع سياسة الجهوية التي يهيئ المغرب لتفعيلها من أجل أن تكون متماشية مع مقترح الحكم الذاتي المطروح على أرضية المفاوضات كمشروع لحل سياسي متفاوض عليه ؟

> لقد انطلق في بلادنا التهيئ لإقرار مشروع الجهوية المتقدمة من أجل جعل تنمية الأقاليم الجنوبية المغربية في الصدارة، بحيث أن المغرب يسعى – في إطار التزامه الدائم بالشرعية الدولية

السيدة

وتعاونه التام والصادق والصريح مع الأمين العام للأمم المتحدة – إلى إيجاد حل سياسي ونهائي للنزاع الإقليمي المفتعل حول الصحراء المغربية، وذلك على أساس مبادرة الحكم الذاتي الرامية إلى تمكين سكان الأقاليم الجنوبية المغربية من تسيير شؤونهم بأنفسهم في إطار ديمقراطي حر ومسؤول وكفيل بمراعاة سيادة المغرب على تلك الأقاليم كغيرها من بقية أطراف التراب المغربي من طنجة إلى لكويرة. فالكل يعلم اليوم بأن منطقة شمال إفريقيا معرضة للتهديدات التي يشكلها عدم الاستقرار الخطير الذي تعرفه بلدان الساحل. وعدم الاستقرار هذا في هذه المنطقة بالذات يطرح اليوم تحديات حقيقية بالنسبة للبلدان المغاربية وحتى بالنسبة للقارة الأوروبية. وذلك بسبب تداعي أنشطة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي يهدد هذه المنطقة بعد ظهور مجموعات أخرى في ليبيا والنيجر ومالي ونيجيريا، حيث أن المشاكل التي تعاني منها منطقة الساحل برمتها ازدادت حدة بسبب الخطر الناجم عن غياب تعاون دولي في المنطقة المغاربية قوي ومن شأنه أن يكون قادرا على ضمان الاستقرار،

وقد أصبح الأمر يتعلق بموضوع بوفر تربة خصبة لجميع أنواع التهريب من أسلحة ومخدرات وبشر، وكذا الأنشطة المرتبطة بالاختطافات خاصة اتجاه المواطنين الغربيين. ولم تعد البلدان المغاربية في مأمن من تأثيرات هذا الوضع الخطير بحيث سيكون من الصعب على بلدان الاتحاد المغاربي ضمان مراقبة فعالة لحدودها في بيئة معقدة دون تكثيف منها لوسائل وسبل التعاون الأمني المشترك فيما بينها مع ضرورة عمل حكامها سويا على تقاسم الجهود من أجل إيجاد تسوية لقضية الصحراء في إطار المساعي التي يشرف عليها الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة، خاصة وأن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، يشجعون الجهود التي يبذلها المغرب في هذا الاتجاه، كما أن مقترح الحكم الذاتي يحظى بدعم متزايد من طرف المنتظم الدولي، خاصة وأن هذا الأخير قد أصبح يعلم بأن البوليساريو لا تمثل إرادة الصحراويين المغاربة في مخيمات تندوف ولا إرادة سكان الأقاليم الجنوبية المغربية. ولهذا فإن عددا كبيرا من دول العالم تنوه بجدية المقترح المغربي وتعتبره كسبيل منطقي لحل النزاع المفتعل حول قضية الصحراء، وتعلن بشكل صريح عن تقييمها الإيجابي للتطور الذي أحرزه المغرب ومساره الديمقراطي الذي ينبغي دعمه وتشجيعه. بالموازاة مع مساندة الجهود المبذولة لصالح سكان الأقاليم الجنوبية المغربية التي سوف تدعمها سياسة الجهوية المقرر تفعيلها من طرف المغرب اسوة بنموذج الجهوية الموسعة المعمول بها في كبريات الديمقراطيات الغربية. فالجهوية المتقدمة تشكل بالنسبة للمغرب رؤية في اتجاه حل ممكن لقضية الصحراء المغربية، وهي بموجب الإصلاح الدستوري تشكل «مرحلة انتقالية» نحو الحكم الذاتي في جهة الصحراء. فتفعيل الجهوية المتقدمة يعتبر تفعيلا جزئيا للمقترحات المقدمة من طرف

الجانب المغربي والمضمنة في نص المبادرة المغربية للتفاوض بشأن نظام الحكم الذاتي لجهة الصحراء. سياسة الجهوية المتقدمة ترمي إلى توسيع صلاحيات رؤساء المجالس الجهوية وتخويلهم سلطة تنفيذية مستقلة عن الحكام والولاة، وتدبيرا شاملا لميزانية الجماعات المحلية في إطار المسؤولية القانونية. وفي هذا النطاق، فإن الترسيخ الدستوري للاستقلال المالي والتدبيري والإداري للجهات سوف يساهم في فرض مبدإ فصل السلط وتقاسمها ما بين المركز والجماعات المحلية. وقد سبق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن أعد ورقة تأطيرية حول نموذج التنمية الجهوية للأقاليم الجنوبية للمملكة تقدم تحليلا أوليا يتضمن مرجعية عمل المجلس المذكور بهذا الخصوص، وتبرز أيضا التحولات الأساسية الضرورية والنتائج المتوخاة منها، وتحدد المنهجية والمقاربة التي ينبغي اعتمادها. وكيفيات مشاركة السكان والمؤسسات المعنية. فقد اقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي معالجة موضوع تنمية الأقاليم الجنوبية في إطار الجهوية المتقدمة. وتوجيه الاهتمام لمجموع هذه الأقاليم مع إيلاء عناية خاصة للأقاليم المسترجعة. واقترحت اللجنة التي أحدثها المجلس في هذا الشأن القيام بتحليل النموذج الحالي للتنمية، وسعت اللجنة المذكورة إلى اقتراح التحولات اللازم إدخالها على هذا النموذج من أجل بلوغ الأهداف المرسومة من طرف جلالة الملك، بحيث تم تحديد سبل التنمية المنشودة وأهم المشاريع التي ستجسدها وطرق أجرأة وتفعيل الخيارات التي يراها المجلس ملائمة، والتي تشكل أرضية لتعبئة الفاعلين حول مشروع النموذج المقترح المزمع تطبيقه خلال مدة زمنية واقعية تتراوح ما بين 10 و15 سنة. مع ترقب نتائج إيجابية ابتداء من المرحلة الأولى من انطلاقته. التشخيص الحالي لواقع التنمية بالأقاليم الجنوبية يظهر أنه منذ سنة1975 بذل المغرب مجهودا وطنيا مهما في مجال الاستثمار من قبل السلطات العمومية مكن الأقاليم المسترجعة من التوفر على تجهيزات وبنيات تحتية. ومن تحقيق الأمن للساكنة التي تقطن بهذه المناطق. وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية لفائدتها وتحسين ظروف عيشها.

ورغم هذا المجهود. فإن النتائج تبدو متفاوتة والحصيلة تتميز بالمفارقة حيث أن هذه الأقاليم تتميز ببنيات تحتية وتجهيزات متقدمة مقارنة مع باقي أقاليم المملكة، كما أن مستويات ولوج الساكنة إلى الخدمات الأساسية والمؤشرات الاجتماعية تحتل مستوى عاليا مقارنة مع المعدلات الوطنية. لكن هناك مشاكل حقيقية تحول دون حدوث إقلاع اقتصادي وخلق ثروات محلية. هناك مشاكل قائمة في مجال البطالة. خاصة بالنسبة للشباب الصحراوي. وتوترات اجتماعية نتيجة صعوبة تحقيق التماسك الاجتماعي والاندماج. وهي وقائع يغذيها نوع من الشعور بالحيف من طرف بعض الفئات من سكان المنطقة. كما أن الإطار الجيوسياسي وحكامة الأقاليم الجنوبية لم يشجعا على بروز ثقافة مشتركة لتنمية الجهة. ولا على إشراك قوي للفاعلين المعنيين أو انسجام في السياسات العمومية المطبقة. ولهذا خلصت رؤية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى ضرورة القيام بإصلاح تدرجي وعميق باخذ بعين الاعتبار التصورات والمقاربات الممكن اعتمادها في مجال تنمية الأقاليم الجنوبية. وذلك عن طريق المزاوجة بين تجذر وترسخ هذه الأقاليم ضمن المرجعية الوطنية المتمحورة حول المبادئ الأساسية المحددة بموجب الدستور. وكذا الأهداف التي وضعها الميثاق الاجتماعي المعد من طرف المجلس نفسه مع احترام هوية الجهة. وقد أكد السيد بنموسى في كلمته بهذا الخصوص أمام جلالة الملك أن الهدف المتوخى هو تطوير اقتصاد محلي قوي وجذاب من شانه تحويل الأقاليم الجنوبية إلى أداة صلة مع إفريقيا وقطب جهوي للتعاون والازدهار والسلم ضمن مكون إقليمي لقطب شمال إفريقيا الكبير. من الضروري القيام بإعادة توجيه عميقة للنموذج التنموي الحالي الذي يبدو أنه قد بلغ حدوده. إذ لم يعد قادرا على الاستجابة لطموح التنمية المنشودة. ولا متماشيا مع تطلعات الساكنة المحلية. فهناك حاجة إلى تحرير الطاقات والتحفيز على التعبئة من أجل تحقيق تنمية ملائمة لما تتميز به الأقاليم الجنوبية اعتمادا على خمسة محاور تتلخص حسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في ما يلي : أولا خلق الشروط الضرورية لظهور وديمومة قطاع خاص منتج وإرساء قواعد اقتصاد اجتماعي وتضامني يعتمد على التقاليد والمهارات المحلية وتسهيل إقبال الاستثمارات المباشرة الخارجية خاصة في مجال التنقيب وتثمين الموارد الطبيعية وتطوير آثارها على التنمية وعلى ظروف عيش الساكنة المحلية. ثانيا على المستوى الاجتماعي. وجب تشجيع الاختلاط بين مختلف الشرائح الاجتماعية ذات الأصول المتنوعة إلى جانب اقتراح إجراءات وتدابير إيجابية لفائدة الساكنة المحلية في المبادين الاقتصادية والاجتماعية وتشجيع عودة السكان الصحراويين من مخيمات تندوف بطرق تحفظ كرامتهم وتوفر شروط إنجاح إدماجهم، وذلك في أطار احترام قواعد العدالة الاجتماعية والإنصاف مع تثمين الموروث الثقافي للجهة بصفته مكونا هيكليا من مكونات هويتها ورافعة لخلق الثروات. يتعلق المحور الثالث بالتنمية البشرية. حيث وجب تحسين مؤشرات التربية والتعليم والتكوين والصحة وكذا سياسات مكافحة الفقر والتهميش والإقصاء والهشاشة. وخلق تنمية بشرية تضمن العيش الكريم وتحفظ كرامة الساكنة المحلية. ورابعا، وجب العمل على دراسة السبل الكفيلة بوضع سياسة لتدبير المدينة تأخذ بعين الاعتبار متطلبات إعداد التراب. والمحافظة على النظم الإيكولوجية المهددة. ويتعلق المحور الخامس والأخير بمجال الحكامة. حيث وجب العمل على تكريس وترسيخ الانسجام بين السياسات العمومية الخاصة بالأقاليم الجنوبية. واقتراح آليات لإقلاع مؤسسي، وقيادة مشروع للتنمية يقوم على أساس المشاركة الفعالة للسكان. وتعبئة القوى الحية للجهة. وتشجيع انتقال تدرجي يساعد على إنجاح المشاريع ذات الأثر الكبير وتقوية الانخراط والثقة.

> السيدة فاطمة بلعربي، نشكرك على تفضلك بإجراء هذا الحوار معنا وإلى فرصة قادمة بحول الله.

العيون..انطلاق فعاليات النسخة الثانية لمسابقة "جائزة ناشئة الفكر الحقوقي" برسم سنة 2014

98871 86

انطلقت، يوم السبت الماضي بفم الواد (إقليم العيون)، فعاليات النسخة الثانية لمسابقة "جائزة ناشئة الفكر الحقوقي" برسم سنة 2014، التي تنظمها اللجان الجهوية لحقوق الإنسان الثلاث بالأقاليم الجنوبية بشراكة مع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بنفس الجهات، وذلك بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان.

وأوضح المنظمون أن تنظيم هذه المسابقة الوطنية يندرج في إطار تنفيذ الاتفاقية المبرمة بين وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والمجلس الوطني لحقوق الإنسان التي تهدف إلى النهوض بثقافة حقوق الإنسان وإشاعتها وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان ومبادئ المواطنة الحقة في صفوف الناشئة.

وأضاف المنظمون أن هذه المسابقة جرت عبر ثلاث مراحل، همت الأولى الانتقاء الأولي على مستوى الثانويات بالجهات الجنوبية الثلاث، وشملت المرحلة الثانية إقصائيات على مستوى كل إقليم تم خلالها توحيد السؤال وزمن المباراة، أما المرحلة الثالثة فقد عرفت تنظيم مباراة جهوية بين التلاميذ المتأهلين عن كل إقليم وعلى مستوى كل جهة من الجهات الجنوبية الثلاث، ليتم بعد ذلك تنظيم المباراة الجهوية النهائية بين التلاميذ المتأهلين عن كل جهة والبالغ عددهم 36 تلميذا.

وقد عرفت هذه التظاهرة تنظيم ورشة تكوينية في مجال حقوق الإنسان لفائدة التلميذات والتلاميذ المشاركين في جائزة الناشئة للفكر الحقوقي.

وسيتم، اليوم الأحد، تتويج والإعلان عن الفائزين في هذه المسابقة وذلك خلال حفل فني سيتم على هامشه تنظيم معرض للفنون التشكيلية ولوحات وعروض فنية حسانية من تنشيط تلاميذ المؤسسات التعليمية بالأقاليم الجنوبية.

جدل حول استقلالية المجلس المغربي لحقوق الإنسان في ندوة في الرباط

الرباط – «القدس العربي» شكلت استقلالية المجلس الوطني لحقوق الإنسان محور نقاشات الجزء من ندوة نظمت بالرباط حول حصيلة حقوق الإنسان في المغرب، وفيما دافع مسؤولون بالمجلس عن وضعيته واستقلاليته تمسك ناشطون حقوقيون ومسؤولون في هيئات لحقوق الإنسان بعدم استقلالية المجلس وارتباطه بالدولة.

وخاطب محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، المشاركين في ندوة «حصيلة حقوق الإنسان في المغرب أية حصيلة؟ قراءات متفرقة» نظمها منتدى الكرامة لحقوق الإنسان «أتحدى أيا كان أن يبرز أوجه عدم استقلال المؤسسة».

وأضاف «قد يقال إن المجلس أحدث من طرف جلالة الملك، والتجارب العالمية تبين أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تحدث إما من طرف رئيس الدولة، أو رئيس الحكومة، أو رئيس البرلمان، والمغرب اعتمد الخيار الأول»، دون ان يمس ذلك استقلالية مؤسسة.

وتحفظ رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان أحمد الهايج على ما ذهب الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وقال «المجلس هو مؤسسة وسيطة وليس جزءاً من الدولة، ومهمته تقييم وضع حقوق الإنسان في المغرب، والحديث بلغة تتماهي مع خطاب الدولة يعتبر جزءاً من الانتقادات الموجهة للمجلس.

وقال موقع هسبرس ان الصبار استند في مقاربته على حصول المجلس على اعتماد من طرف لجنة تنسيق المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والذي صنفه في الدرجة (أ)، للبرهنة على أن المجلس مستقل، فإن الهايج رد «تصنيف المجلس ليس دليلا كافيا لنقول إنه مستقل، وهناك مؤسسات حقوق الإنسان في دول غير ديمقراطية حصلت بدورها على اعتماد لجنة تنسيق المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان».

وانشأ العاهل المغربي الراحل الملك الحسن الثاني في أيار/مايو 1990 المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان كمؤسسة رسمية لإبداء الرأي فيما يتعلق بانتهاكات تحدث في البلاد وتوصي بما يساهم في تطوير حقوق الإنسان وممارستها، وفي إطار سياسة الانفتاح والإصلاحات قام العاهل المغربي محمد السادس بتعديلات هامة على نظام المجلس ومنحه صلاحيات أوسع.

ويتكون المجلس الوطني لحقوق الإنسان من وزراء وممثلي الأحزاب والهيئات الحقوقية والنقابات وشخصيات بارزة.

وقال عبدالعالي حامي الدين، رئيس منتدى الكرامة لحقوق الإنسان إن موضوع استقلالية المجلس الوطني لحقوق الإنسان يجب التعامل معه بنوع من النسبية، موضحا أن تركيبة المجلس لا تستجيب لمعايير مبادئ باريس كلها، ولا تتوفر فيه كل شروط الاستقلالية «غير أن هذا لا ينقص من دوره، لكن يمكن بلوغ الأفضل في المستقبل».

وأبدى الحبيب بلكوش رئيس مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية اختلافه مع رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وقال إن المجلس لديه طموح لاحتضان الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، وإن كل الشروط التي تؤهله لذلك متوفرة فيه، وقال «من السابق لأوانه أن يقول أحد إنه صاحب الحق لاحتضان الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب».

وأضاف أن موضوع احتضان الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب بعد تقديم المغرب أوراق مصادقته على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب أواخر شهر تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي، يجب أن يكون محل نقاش عمومي، قبل إقرار الجهة التي ستحتضن الآلية، ورد الصبار على بلكوش «نحن لم نقل إننا الأحق باحتضان الآلية، ولكننا أبدينا استعدادنا لذلك».

ودافع الصبار عن حصيلة المغرب في مجال الحقوق والحريات، وقال إن تقييم الواقع المغربي يجب أن يكون تقييما موضوعيا، داعيا إلى التعامل مع مؤشرات التقييم الدولية بنوع من الحذر، معتبرا إياها «لعبة تستعمل للوصول إلى نتائج متحكم فيها مسبقا»، وزاد «في مجال الصحافة يحتل المغرب رتبة أدنى من تونس، رغم أن التضييق على حرية الصحافة في تونس أكثر من المغرب».

وتطرق إلى مشاريع القوانين الجديدة، التي أعدتها الحكومة، مثل مشروع قانون مدونة الصحافة وقال إن غالبية توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان وجدت في نص المشروع الجديد، فيما اعتبر مشروع قانون المسطرة الجنائية الذي أحالته وزارة العدل والحريات على الأمانة العامة للحكومة «تطورا في الطريق نحو التصديق على اتفاقية روما»، والتي لم يصدق عليها المغرب بعد.

واعتبر الصبار أن هناك «نفحة حقوقية في السياسات العمومية للمغرب»، دون انكار انه ما زالت هناك تجاوزات وانتهاكات، كما هو الحال في بلدان أخرى، وذلك «شيء طبيعي، والذي ليس طبيعيا هو عدم التصدي لهذه الانتهاكات، ولهذا يتم سن القوانين»، وأضاف أن هناك ضعفا في الخضوع للقوانين، «أحيانا من طرف الدولة، التي تمتنع عن تنفيذ الأحكام القضائية».

وأشار إلى منع أنشطة عدد من الجمعيات والمنظمات الحقوقية، مذكرا بالحكم الصادر ضد وزارة الداخلية لصالح الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، بعد إقدام سلطات الرباط على منع ندوة كانت تعتزم تنظيمها شهر أيلول/ سبتمبر الماضي، داعيا إلى أن يتحول المغرب إلى «بورصة حرة لتداول الأفكار والآراء»، وأضاف أن المغرب لم يصل بعد إلى مرحلة تمتيع المواطنين بجميع حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

واعتبر أحمد الهائج ان مقارنة الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان لانتهاكات حقوق الإنسان التي ما زالت تمارس في المغرب مع ما يقع في دول أخرى أن مقارنة المغرب مع دول أخرى غير ديمقراطية لا يجوز، «وإلا فهذا معناه أن نرضى بالواقع الحالي بداعي أن الانتهاكات تحصل في بلدان أخرى»، وأضاف أن هذه المقارنة تعتبر «قياسا فاسدا لوضع حقوق الإنسان».

ولم تخل ندوة «حصيلة حقوق الإنسان في المغرب أية حصيلة؟ قراءات متفرقة»، من «تشنج» بين الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ورئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، إذ قال الصبار موجها كلامه للهايج «الفرق بيننا وبينكم هو أننا نعترف بالأشياء الإيجابية، إذا حصلت، وأنتم لا»، ورد الهايج «دورنا هو أن ندافع عن حقوق الإنسان وليس أن نساير الخطاب الرسمي للدولة التي لها إمكانياتها ووسائل إعلامها للترويج لخطاباتها».

http://www.alquds.co.uk/?p=265554

13167/13

مصدر من الأغلبية عد الخطوة تعطيلا للأجندة التشريعية للحكومة

المعارضة المغربية تطالب بإحالة مشروع الالتحاق بـ«داعش» إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان لتفحص شرعيته الحقوقية

الرباط: «الشرق الأوسط»

تسبب مشروع القانون المتعلق بتجريم الالتحاق أو محاولة الالتحاق بمعسكرات التدريب التابعة للجماعات الإرهابية بالخارج في جدل قانوني وسياسي حاد بين فرق الأغلبية والمعارضة في مجلس النواب (الغرفة الأولى بالبرلمان)، بعدما اقترح الفريق النيابي لحزب الاستقلال المعارض إحالة المشروع إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان (منظمة حقوقية وطنية مستقلة) للاستئناس برأيه الاستشاري جراء تحفظه على مدى الشرعية الحقوقية لمشروع القانون، ومدى مطابقته للمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادق عليها المغرب.

وأشهر حزب الاستقلال أمس (الاثنين) خلال اجتماع لجنة العدل والتشريع بالغرفة الأولى مقتضيات المادة 16 من القانون المنظم للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي يسمح بأن «يقدم المجلس للبرلمان والحكومة، بناء على طلب أي منهما، المساعدة والمشورة بشأن ملاءمة مشاريع ومقترحات القوانين مع المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادق عليها المملكة أو انضمت إليها».

وأظهرت الفرق النيابية لأحزاب الأصالة والمعاصرة والاتحاد الاشتراكي والاتحاد الدستوري (معارضة) تأييدها الكامل لمبادرة حزب الاستقلال. وأكدت النائبة سليمة فرجي من حزب الأصالة والمعاصرة أن المشروع يحمل مقتضيات من شأنها المس بحقوق الإنسان خصوصا فيما يتعلق بتمديد مفعول الجريمة ليشمل تجرم القيام بأي فعل من أفعال الدعاية أو الإشادة أو الترويج لفائدة الكيانات أو التنظيمات أو العصابات أو الجماعات الإرهابية، وتخصيصها بالعقوبات المقررة لفعل الإشادة بالجريمة الإرهابية.

وأضافت فرجي أن المعارضة ترغب في تفحص المجلس الوطني لحقوق الإنسان للتعديل الجديد الذي يسمح بمتابعة ومحاكمة كل شخص مغربي سواء كان يوجد داخل التراب الوطني أو خارجه أو أجنبي يوجد فوق التراب الوطني من أجل ارتكابه جريمة إرهابية خارج المملكة المغربية بغض النظر عن أي مقتضى قانوني آخر.

من جهته، رأى مصدر من الأغلبية في مبادرة المعارضة خطوة قانونية تتوخى تعطيل الأجندة التشريعية للحكومة التي يقودها حزب العدالة والتنمية، ذو المرجعية الإسلامية. وأضاف المصدر ذاته أن فرق المعارضة والأغلبية سبق أن أبدوا تخوفاتهم من حدوث انتهاكات حقوقية بسبب المشروع الجديد، بيد أن الحكومة قدمت ضمانات بالسهر على حسن تنزيل المشروع في إطار احترام دولة الحق والقانون.

وأبرز المصدر، الذي رفض ذكر اسمه، أن الأغلبية مؤمنة بحق المعارضة في تفعيل مسطرة إحالة المشروع على المجلس الوطني بيد أنها لن تقبل بتوقيف مناقشته داخل اللجنة البرلمانية غدا (الأربعاء) لأن من شأن ذلك أن يكون له تأثيرات سياسية وأمنية سلبية خصوصا مع تنامي مخاطر التهديدات الإرهابية التي يقف وراءها تنظيم داعش.

وكان محمد حصاد، وزير الداخلية، كشف في نهاية الدورة التشريعية الربيعية الماضية، عن وجود ما بين 1500 و2000 مغربي يقاتلون في صفوف «داعش»، بينهم من يشغلون مناصب قيادية وازنة في التنظيم الإرهابي.

توزيع "جائزة ناشئة الفكر الحقوقي" بالعيون

تخليدا لليوم العالمي لحقوق الإنسان نظمت اللجان الجهوية للأقاليم الجنوبية بشراكة مع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بنفس الجهات فعاليات النسخة الثانية لمسابقة "جائزة ناشئة الفكر الحقوقي" برسم سنة 2014 بمدينة العيون.

وتأتي المسابقة الوطنية للفكر الحقوقي في إطار تنفيذِ الاتفاقية المبرمة بين وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والمجلس الوطني لحقوق الإنسان التي تهدف إلى النهوض بثقافة حقوق الإنسان وإشاعتها وترسيخها ونشر مبادئ المواطنة الحقة في صفوف الناشئة.

وأوضح المنظمون أن المسابقة شملت إقصائيات على مستوى كل إقليم بمشاركة تلاميذ الثانويات بها، تلتْها المباراة الجهوية بين التلاميذ المتأهلين عن كل إقليم وعلى مستوى كل جهة من الجهات الجنوبية الثلاث، ليتم بعد ذلك تنظيم المباراة النهائية بين التلاميذ المتأهلين عن كل جهة والبالغ عددهم 36 تلميذا.

وعرفت هذه المسابقة تنظيم ورشة تكوينية في مجال حقوق الإنسان لفائدة التلميذات والتلاميذ المشاركين في جائزة الناشئة للفكر الحقوقي، ليتم بعد ذلك تتويج الفائزين بحضور كل من إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ووالي جهة العيون بوجدور يحظيه بوشعاب وثلة من المنتخبين والأعيان وممثلي هيئات المجتمع المدني.

وفاز بالمراتب الثلاث الأوائل كل من التلميذة هند أملال (الثانوية التأهيلية الأمير مولاي رشيد بالسمارة) والتلميذة نادية الزبير (الثانوية التأهيلية لالة خديجة بالداخلة) والتلميذ محمد عبدو (الثانوية التأهيلية وادي الساقية الحمراء بالسمارة).

وأكد رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان طانطان- كلميم، توفيق البرديجي، في تصريح للصحافة، أن هذه التظاهرة تأتي تتويجا لمراحل سابقة قامت بها اللجان الجهوية الثلاث بالأقاليم الجنوبية وعلى الصعيد الوطني أيضا للنهوض بثقافة حقوق الإنسان.

وأضاف أن الهدف الرئيسي هو خلْق نخبة من الحقوقيين الشباب قادرة على حمل المشعل الحقوقي انطلاقا من مرجعية مضبوطة ومبنية على الإرث الكوني لحقوق الإنسان وعلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وتخلل برنامج حفل التتويج بجائزة ناشئة الفكر الحقوقي التحفيزية، التي سينتقل مشعل تنظيمها إلى اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط-القنيطرة في السنة المقبلة، بالإضافة إلى تنظيم معرض للفنون التشكيلية وفقرات فنية من شعر حساني ومسرح ولوحة فنية، تعبر عن التنوع الثقافي المغربي، كلها من إنجاز أطفال صغار ويافعين تغنوا مهتمين بالمجال الحقوقي.

وتم تكريم نور الدين حمضي المدير الجهوي للجنة الجهوية لحقوق الإنسان الرباط نظير مساهماته وعمله الدؤوب في المجال الحقوقي ومجهوداته الكبيرة في إنجاح المنتدى العالمي لحقوق الإنسان الذي احتضنته المغرب خلال الأسبوع الأخير من شهر نونبر.

فضلا عن توقيع بعض الاتفاقيات تخص شراكةً وتعاونا بين اللجان الجهوية والأكاديميات التعليمية تهدف إلى تعزيز نشر ثقافة حقوق الإنسان والنهوض بها بالمؤسسات التعليمية.

وفي الأخير سلم رؤساء اللجان الجهوية الثلاث مشعل جائزة ناشئة الفكر الحقوقي للسيد نور الدين حمضي المدير التنفيذي للجنة الجهوية للرباط، وذلك خلال فعاليات الحفل الختامي لهذه الجائزة.

http://www.hespress.com/permalink/249368.html

المغرب وحمى الملتقيات الدولية

ليسَ العريُّ انكشافَ ساق امرأة لقصرِ تنُّورة، ولا اندلاقَ نهدٍ من فستانِ سهرة، العريُّ هُو أنْ يستفيقَ المرءُ على وطنٍ خاله أفضلَ حالًا، وأقلَّ بؤسًا، فإذَا به يجزعُ ، مكتشفًا أنَّ المنضدَة التِي ألفَ القوم، إلقاء خطبهم وتحليلاتهم من فوقها، والماء المعدنِي مرصوصٌ أمامهم، باعتهم وهمًا وسرابًا !

الشهران الماضي والجارِي ليسا عاديَّين، ولا هي الأشهر التِي ستليهمَا كذلك؛ قمَّة عالميَّة لريادة الأعمال في مراكش، ومنتدى دولي لحقوق الإنسان بالمدينة نفسها، وكأسٌ عالميَّة للأنديَة في كرة القدم بالرِّباط، وندوةٌ أخرى دوليَّة الطابع حول الرأسمال غير المادِي فِي الصحَّة؛ ومهرجانٌ دولي للسينما بعاصمة النخيل. بين منتدى كوني وندوة دولية، صار عندنَا مهرجان عالمي.

ليسَ لأحدٍ أنْ ينكر إسهامَ احتضان بعض اللقاءات الدوليَّة في إشعاع البلد، وخدمة قضاياه، وجعل شخصيَّات ذات وزن تنزلُ بيننا، وتصغِي إلينا بعناية، لكن فلنكن صرحاء، هلْ نحنُ فِي مستوًى يؤهلنا لكلِّ هذه البهرجَة الإعلاميَّة، وهلْ نحنُ في سعةٍ من أمرنَا، حتَّى ننفق على القاعات والولائم وطائرات الضيوف ومقامهم، كيْ يعيشُوا ألف ليلةٍ وليلةٍ في الجانب المشرق من مدننا؟

لقد أنفقت الدَّولة المغربيَّة، مثلًا؛ اثنيْ عشر مليارًا على المنتدَى الدولِي لحقوق الإنسان، وعدَّتْ ذلك انتصارًا وهي تتغزلُ بمحاسنها، دون أن تدرِي أنَّ تحسين وجبة سجين، وتوزيع قرصَيْ أسبرين على مريض بالمغرب غير النافع، أجدَى لهَا، ما دامَت الدول الغربيَّة التي تترصدُ حتَّى مكالماتنَا، تدرِي أينَ نحنُ، ولا تحتاجُ أنْ نعرفهَا بمساراتنَا وكرامة الإنسان عندنَا.

لقدْ صارتْ الدولة المغربيَّة متهافتةً على اللقاءات الدوليَّة بصورةٍ مثيرة للاستغراب، لكأنَّها تحاولُ أنْ تقنعَ الخارج باليقِين، وعلى عجل، أنَّنا حزنا الديمقرطيَّة والنماء والرخاء ، وجلسات الشايْ، وتبادل البطاقات data showوالتسامح والاعتدال، في خضمِّ ما يعتملُ من فوضَى عند الجيران، كلُّ شيءٍ باتَ مرهونًا عندنَا بالبيانات الختاميَّة والشخصيَّة، أمَّا الواقع فجميلٌ، لا يعادِيه سوى طابورٌ خامس، كمَا قال وزير الشبيبة والرياضة، وقدْ فضحتنَا "الكراطَة" ودلاء الصباغة بين العالمين.

مهمَا اجتهدَ المسؤُولون المغاربة في التمويه وأبدعُوا، ستظلُّ قطراتٌ قليلة من المطر، قادرة على نسفِ ما نسجوهُ، وتبديد كلِّ رواياتهم أمام الضيوف، لأنَّ من تنهارُ عندهُ مئات البيوت في قريةٍ من حجم 'إفران الأطلس الصغير' فيبعثُ إليها بعشر إسفنجاتٍ للنوم وقوالب سكر، لا يمكن أنْ يقنع أبناءه، قبل الأغراب، أنَّهُ حريصٌ على الحقوق.

لسنَا نستكثرُ على وطننَا أنْ تقَال فيه كلمةٌ طيِّبة، فإلى ثراه نؤُوب كلَّ يومٍ، ومع أبنائه نحيَا ونحبُّ ونبكِي ونحلم، كلُّ ما نريدُ هُو أنْ نغير وضعنَا قليلاً على الأرض، ولنمدحْ عندئذٍ حتى تبحَّ الحناجر.

لا الغربُ الذِي يتجسسُ علينا صباح مساء غافلٌ فنخدعهُ، ولا المغاربة يعيشونَ في برجٍ عاجي فيصورَ المغرب لهم على غير ما يعرفُون، ولا هم بؤساؤنَا ينعتقُون منْ معاناتهم إذَا ما حاضرنَا في التنمية وحولناها إلى خطب، فعلَى منْ نضحكُ يا ترى؟

http://www.hespress.com/writers/249310.html

IER: Le CNDH dévoilera un rapport complémentaire

Par Fatima Moho (Twitter) le 15/12/2014 à 23h00

driss yazami IER: Le CNDH dévoilera un rapport complémentaire le 360

© Copyright : DR

Kiosque360. Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) s'apprête à publier un rapport complémentaire à celui de l'Instance équité et réconciliation (IER). Ce rapport fera la synthèse des travaux de la commission de suivi mise en place après l'expiration du mandat de l'IER.

Faudra-t-il s'attendre à d'autres surprises, pour ce qui est du suivi du travail de l'Instance équité et réconciliation présidée par Feu Driss Benzekri, de la part du CCDH (Conseil consultatif des droits de l'Homme) et du CNDH? A en croire les révélations d'un ancien membre et du CCDH et de l'IER, ce sera le cas. Al Ahdath, dans sa livraison de ce mardi 16 décembre, affirme que Mostafa Iznasni, puisque c'est de lui qu'il s'agit, a révélé, samedi dernier, que le CNDH allait publier prochainement un rapport pour rattraper les omissions et lacunes de l'IER. Intervenant lors d'une rencontre organisée par la Fédération euro-méditerranéenne contre la torture, Mostafa Iznasni a affirmé que le prochain rapport, fruit du suivi assuré par le CNDH, serait en effet une occasion de rectifier le tir suite aux multiples critiques dont avaient fait l'objet le travail et le rapport final de l'IER présenté au roi en novembre 2005 et publié près d'un mois plus tard.

Les démons du passé

Mostafa Iznasni a déclaré que le sort des dossiers déposés hors des délais fixés ou ceux qui n'ont pas été abordés dépend désormais d'une volonté politique pour solder définitivement les graves violations des droits de l'Homme. Il s'agit essentiellement de poursuivre les investigations concernant les cas irrésolus, rétablir toute la vérité et faire que les familles des victimes puissent faire leur deuil une fois pour toutes. C'est d'ailleurs la teneur de l'une des recommandations de l'IER qui avait appelé le gouvernement à aller de l'avant dans ce sens. Et ce n'est pas tout. L'ancien membre de l'IER a affirmé qu'une autre action serait effectuée pour préserver les lieux de mémoire. Il est ainsi question du projet de reconstruction des cellules du bagne de Tazmamart pour en faire un lieu de mémoire et aider à tourner définitivement la page des années de plomb.

Installé en mars 2011, le CNDH présidé par Driss Yazami, en plus de ses multiples missions, a hérité de lourds dossiers qui lui ont été légués aussi bien par le CCDH que par l'IER. Sa composition comprend plusieurs groupes de travail qui continuent à se pencher sur les cas non aboutis du temps des deux précédentes institutions.

http://www.good.ma/ier-le-cndh-devoilera-un-rapport-complementaire/

http://www.le360.ma/fr/politique/ier-le-cndh-devoilera-un-rapport-complementaire-27437

العيون..تتويج التلاميذ المتفوقين في مسابقة "جائزة ناشئة الفكر الحقوقي" برسم سنة 2014

العيون/ 14 دجنبر 2014/ ومع/ أقيم، اليوم الأحد بفم الواد (إقليم العيون)، حفل تتويج المتفوقين في مسابقة "جائزة ناشئة الفكر الحقوقي" برسم سنة 2014 والتي تندرج في إطار مساهمة المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية في النهوض بثقافة حقوق الإنسان وإشاعتها وترسيخ قيم المواطنة المسؤولة. وفاز بهذه الجائزة، التي نظمتها اللجان الجهوية لحقوق الإنسان الثلاث بالأقاليم الجنوبية بشراكة مع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بنفس الجهات وذلك بمناسبة الاحتفاء باليوم العالمي لحقوق الإنسان، ثلاثة تلاميذ من بين المتأهلين عن كل جهة والبالغ عددهم 36 تلميذا. وقد فاز بالمراتب الثلاث الأوائل كل من التلميذة هند أملال (الثانوية التأهيلية الأمير مولاي رشيد بالسمارة) والتلميذة نادية الزبير (الثانوية التأهيلية لالة خديجة بالداخلة) والتلميذ محمد عبدو (الثانوية التأهيلية وادي الساقية الحمراء بالسمارة). وأكد رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان طانطان- كلميم، السيد توفيق البرديجي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن هذه التظاهرة تأتي كتتويج لمراحل سابقة قامت بها اللجان الجهوية الثلاث بالأقاليم الجنوبية وعلى الصعيد الوطني أيضا للنهوض بثقافة حقوق الإنسان. وأضاف قائلا "إننا نتوخى، اليوم من خلال (جائزة ناشئة الفكر الحقوقي)، ترصيد عملنا مع الشركاء في مجال التربية على حقوق الإنسان أي الأكاديميات التربوية والفاعلين في المجال التربوي، وكذا المساهمة في إبراز نخبة من الحقوقيين الشباب قادرة على حمل هذا المشعل انطلاقا من مرجعية مضبوطة ومبنية على الإرث الكوني لحقوق الإنسان وعلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان.." من جهته، أبرز رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان العيون- السمارة، السمد محمد سالم الشرقاوي، في تصريح مماثل، أن الهدف من تنظيم هذه التظاهرة هو خلق أجواء من التواصل والمنافسة بين التلاميذ داخل المؤسسات التربوية والمساهمة في بلورة فكر حقوقي بالمنطقة. وأضاف السيد الشرقاوي أن تنظيم هذه المسابقة لفائدة التلاميذ هو تأكيد على كون هؤلاء يشكلون مشتلا للتربية على ثقافة حقوق الانسان والدفاع عنها في المستقبل. من جانبه، أكد السيد محمد لامين السملالي، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان الداخلة- أوسرد، في تصريح للوكالة، أن تنظيم هذه التظاهرة يتماشى وأهداف المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية الرامية إلى تعميم ونشر ثقافة حقوق الإنسان خاصة في الوسط المدرسي. وأضاف أن اللجان الجهوية لحقوق الإنسان الثلاث بالأقاليم الجنوبية ارتأت، في هذا الإطار، وبشراكة مع الأكاديميات الجهوية للتربوية والتكوين بنفس الجهات تنظيم مسابقة "جائزة ناشئة الفكر الحقوقي" لفائدة التلاميذ حتى يتشبع الوسط المدرسي بثقافة حقوق الإنسان والتربية على المواطنة. يشار إلى أن فعاليات النسخة الثانية لمسابقة "جائزة ناشئة الفكر الحقوقي" برسم سنة 2014، التي تنظمها اللجان الجهوية لحقوق الإنسان الثلاث بالأقاليم الجنوبية بشراكة مع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بنفس الجهات، انطلقت أمس السبت بفم الواد (إقليم العيون) وذلك بمناسبة الاحتفاء بالعالمي لحقوق الإنسان. وقد جرت هذه المسابقة عبر ثلاث مراحل، همت الأولى الانتقاء الأولي على مستوى الثانويات بالجهات الجنوبية الثلاث، وشملت المرحلة الثانية إقصائيات على مستوى كل إقليم تم خلالها توحيد السؤال وزمن المباراة، أما المرحلة الثالثة فقد عرفت تنظيم مباراة جهوية بين التلاميذ المتأهلين عن كل إقليم وعلى مستوى كل جهة من الجهات الجنوبية الثلاث، ليتم بعد ذلك تنظيم المباراة الجهوية النهائية بين التلاميذ المتأهلين عن كل جهة والبالغ عددهم 36 تلميذا. وقد عرفت هذه التظاهرة تنظيم ورشة تكوينية في مجال حقوق الإنسان لفائدة التلميذات والتلاميذ المشاركين في جائزة الناشئة للفكر الحقوقي، وكذا تنظيم حفل فني ومعرض للفنون التشكيلية ولوحات وعروض فنية حسانية من تنشيط تلاميذ المؤسسات التعليمية بالأقاليم الجنوبية.

http://www.menara.ma/ar/2014/12/14/1502518-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%8A%D9%88%D9%86%D8%AA%D8%AA%D9%88%D9%8A%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%B0-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%81%D9%88%D9%82%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D9%82%D8%A9-%D8%AC%D8%A7%D8%A6%D8%B2%D8%A9-%D9%86%D8%A7%D8%B4%D8%A6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%83%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A-%D8%A8%D8%B1%D8%B3%D9%85-%D8%B3%D9%86%D8%A9-2014.html

تنظيم ورشات تكوينية بالناظور حول الإعلام وحقوق الإنسان

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الحسيمة الناظور ، من 11 إلى 14 دجنبر الجاري بالناظور، ورشات تكوينية لبناء القدرات التقنية والإدارية للقياديين في مجال الإعلام وحقوق الإنسان . وذكرت اللجنة في بلاغ لها أن هذه الورشات ، التي نظمتها بشراكة مع المعهد الكندي بالمغرب والإتحاد الدولي للصحافيين ، استهدفت العاملين في المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني خاصة الرؤساء والمدراء وقيادات حالية أو مستقبلية أو أشخاص راغبين في تأسيس مؤسسات إعلامية أو منظمات حقوقية .

واشتمل برنامج هذه الورشات على محورين للتكوين ، تركز الأول حول "دور الإعلام في ترسيخ وتأهيل ثقافة حقوق الإنسان" ، فيما هم الثاني "تكامل حقوق الإنسان والإعلام".

وحسب اللجنة، فإن الهدف من هذه الورشات يكمن أساسا في تطوير ممارسات المشاركين في مجال الإعلام الحقوقي واكتساب تقنيات التعامل مع الأخبار والأحداث. كما تروم تطوير المهارات الإدارية للمشاركين في مجال تحسين فعالية مؤسسات المجتمع المدني المشتغلة في المجال الحقوقي ورفع مردودية العاملين بها وذلك من أجل زيادة تأثيرها في المجتمع وتحقيق رسالتها .

وأشار المصدر ذاته إلى أن برنامج هذه الدورة التكوينية تضمن أيضا أنشطة إنسانية واجتماعية كان الهدف منها تعزيز قدرات الفاعلين في الحقل الإعلامي والحقوقي ، منها تنظيم نشاط بمدرسة عبد الكريم الخطابي من تأطير أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان تحت شعار "الحق في التعليم وحماية الأطفال من كافة أنواع الاستغلال والإساءة ".

http://www.akhbarona.com/divers/100874.html

سلطات الرباط تمنع مسيرة تضامنية مع ضحايا فيضانات الجنوب

بالرغم من الحكم القضائي الذي أصدرته المحكمة الإدارية ضد وزارة الداخلية في قضية منع هذه الأخيرة لنشاط للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، لازال مسلسل المنع متواصلا، حيث منعت السلطات المحلية للرباط، مسيرة تضامنية مع ضحايا الفيضانات للرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان، كان من المرتقب أن تنطلق من باب الأحد تجاه البرلمان.

امنيستي
منتدى الكرامة: منع مخيم ''أمنيستي'' قرار متهور وتعسفي للإدارة المغربية
وجاءت هذه المسيرة بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان الذي خلده العالم نهاية الأسبوع الماضي، حيث توصل رئيس الرابطة إدريس السدراوي، برسالة منع هذا النشاط الذي كان تحت شعار ''كل التضامن مع ضحايا الفيضانات''.

وأدانت الجمعية في بلاغ لها، هذا المنع واصفة إياه بـ''العمل التعسفي الذي يكرس الاستبداد والقمع الذي أصبح السمة الغالبة على تصرفات السلطات المحلية في سلوك واضح للتنزيل السليم والقمعي لتصريحات وزير الداخلية ضد الجمعيات الحقوقية''.

وذكر البلاغ بأن الرابطة قد راسلت المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، ووزارة العدل والحريات، من أجل التعبير عن رفضها ''لاستمرار قمع التظاهر السلمي، والتضييق على المدافعين عن حقوق الإنسان''.

الأمن يتدخل لمنع تظاهرة فلسفة في الزنقة، والتي نظمت بالرباط يوم 28شتنبر
الأمن يتدخل لمنع تظاهرة فلسفة في الزنقة، والتي نظمت بالرباط يوم 28شتنبر
وفي تصريح لـ''اليوم24''، قال إدريس السدراوي رئيس الرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان، إنه توصل بهذه الرسالة قبل 24 ساعة من تاريخ تنظيم هذه المسيرة، حيث أكد أنه تم تغييرها وتمت بشكل نضالي حضره مجموعة من النشطاء الحقوقيين أمام البرلمان، لكنهم تعرضوا ''لأشكال من التضييق والتنكيل من باشا حسان، حيث تمت مطاردتهم ووجهت لهم العديد من عبارات السب والقذف''. وأضاف ذات المصدر أن الرابطة تعتزم رفع دعوة قضائية ضد السلطات المحلية للرباط، في محكمة الاستئناف بالعاصمة بسبب ما تعرض له النشطاء الحقوقيون.

يذكر أن هذا ليس هو النشاط الوحيد الذي مُنع نهاية الأسبوع المنصرم، فقد منعت السلطات أربع أنشطة حقوقية أخرى، حيث منعت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان من تنظيم دورة تكوينية بمعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة بالرباط، كان من المزمع تنظيمها يوم الجمعة المنصرم، بالإضافة إلى نشاط آخر للجمعية المغربية لصحافة التحقيق، والعصبة المغربية لحقوق الإنسان، وكذا نشاط لجمعية الحقوق الرقمية.

http://www.alyaoum24.com/241174.html

EL ASSIMA Post
العاصمة
يومية شاملة
مدير النشر: علي ليلي ■ العدد: 33 ■ الإثنين 07 محرم 1435 الموافق 11 نونبر 2013

تتويج تلاميذ العيون في مسابقة «جائزة ناشئة الفكر الحقوقي»

358/16

أقيم، أمس (الأحد)، بفم الواد (إقليم العيون)، حفل تتويج المتفوقين في مسابقة "جائزة ناشئة الفكر الحقوقي" برسم العام الحالي، والتي تندرج في إطار مساهمة المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية في النهوض بثقافة حقوق الإنسان وإشاعتها وترسيخ قيم المواطنة المسؤولة.

وحسب وكالة (فرانس برس)، فاز بهذه الجائزة، التي نظمتها اللجان الجهوية لحقوق الإنسان الثلاث بالأقاليم الجنوبية بشراكة مع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بنفس الجهات وذلك بمناسبة الاحتفاء باليوم العالمي لحقوق الإنسان، ثلاثة تلاميذ من بين المتأهلين عن كل جهة والبالغ عددهم 36 تلميذا.

وقد فاز بالمراتب الثلاث الأوائل كل من التلميذة هند أمالا، والتلميذة نادية الزبير، والتلميذ محمد عبدو.

وأكد توفيق البرديجي، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان طانطان- كلميم، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن هذه التظاهرة تأتي كتتويج لمراحل سابقة قامت بها اللجان الجهوية الثلاث بالأقاليم الجنوبية وعلى الصعيد الوطني أيضا للنهوض بثقافة حقوق الإنسان.

وأضاف قائلا "إننا نتوخى، اليوم من خلال (جائزة ناشئة الفكر الحقوقي)، ترصيد عملنا مع الشركاء في مجال التربية على حقوق الإنسان أي الأكاديميات التربوية والفاعلين في المجال التربوي، وكذا المساهمة في إبراز نخبة من الحقوقيين الشباب قادرة على حمل هذا المشعل انطلاقا من مرجعية مضبوطة ومبنية على الإرث الكوني لحقوق الإنسان، وعلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان".

من جهته، أبرز محمد سالم الشرقاوي، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون- السمارة، في تصريح مماثل، أن الهدف من تنظيم هذه التظاهرة هو خلق أجواء من التواصل والمنافسة بين التلاميذ داخل المؤسسات التربوية والمساهمة في بلورة فكر حقوقي بالمنطقة.

وأضاف الشرقاوي أن تنظيم هذه المسابقة لفائدة التلاميذ هو تأكيد على كون هؤلاء يشكلون مشتلا للتربية على ثقافة حقوق الإنسان والدفاع عنها في المستقبل.

من جانبه، أكد محمد لامين السملالي، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الداخلة- أوسرد، في تصريح للوكالة، أن تنظيم هذه التظاهرة يتماشى وأهداف المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية الرامية إلى تعميم ونشر ثقافة حقوق الإنسان خاصة في الوسط المدرسي.

تتويج حقوقي للتلميذة أملال في الأقاليم الصحراوية

فازت التلميذة هند أملال،عن الثانوية التأهيلية الأمير مولاي رشيد بالسمارة، بجائزة ناشئة الفكر الحقوقي 2014، التي احتضنتها مدينة العيون، حيث نظمت اللجان الحقوقية بالعيون–السمارة والداخلة أوسرد وطانطان كلميم هذه الفعاليات تحت إشراف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إذ كان حاضرا للتتويج النهائي الرئيس ادريس اليزمي، وذلك صباح أمس الأحد 14 دجنبر 2014.

وقد فازت التلميذة أملال في المباراة الجهوية النهائية، التي احتضنتها جماعة فم الواد بإقليم العيون، بمبلغ مالي قدره 10 آلاف درهم، فيما احتل الرتبتين التاليتين التلميذين: نادية الزبير عن الثانوية التأهيلية لالة خديجة بالداخلة (7 آلاف درهم)، ومحمد عبدو عن الثانوية التأهيلية الساقية الحمراء بالسمارة (5 آلاف درهم)، مع أن كل المتوجين يدرسون ضمن الباكالوريا العلمية.

وقد شارك في هذه المباراة على صعيد الجهات الصحراوية الثلاث 28 تلميذة و8 تلاميذ، بعد مسار تضمن ثلاث مراحل إقصائية على مستوى الاختيار الأولي من قبل الأساتذة ثم على صعيد النيابات والأكاديميات.

1-2

وحسب فاضل أبو الحسن، عضو اللجنة الجهوية بالعيون، فإن هذا النشاط الحقوقي يأتي ضمن تنزيل الاتفاقية المبرمة بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان ووزارة التربية والتعليم..

مؤكدا في تصريح لموقع "أنفاس بريس" أن اللجان الجهوية في الأقاليم الجنوبية منخرطة مع المؤسسات التعليمية وخاصة الثانويات التأهيلية للرفع من الوعي الحقوقي للناشئة والأطر التربوية والإدارية على حد سواء، من خلال تنشيط نوادي حقوق الإنسان والمواطنة داخل المؤسسات التعليمية..

وحسب الزميل أبو الحسن، المكلف بالإعلام، فإن مثل هذه البرامج تتوخى تشجيع القراءة وتقوية المدارك الحقوقية لعناصر العملية التربوية.

يذكر أن موضوع هذه المباراة انصب على تحليل موضوع الحق في الاختلاف وضرورة العيش المشترك ضمن مؤلف للمفكر محمد سبيلا، ضمن مادة الفلسفة.

http://www.anfaspress.com/index.php/2014-06-06-15-26-28/item/15785-2014-12-15-06-55-38

عاجل:الداخلة تتبوء المرتبة الثانية و السادسة بجائزة ناشئة الفكر الحقوقي

حلت جهة وادي الذهب الكويرة في المرتبة الثانية بالمسابقة المنظمة في إطار جائزة ناشئة الفكر الحقوقي في طبعتها الثانية بين الجهات الجنوبية الثلاث.و عادت المرتبة الأولى للتلميذة هند أملال من جهة العيون بوجدور و بالتحديد من ثانوية مولاي رشيد التأهيلية بمدينة السمارة، في حين حلت التلميذة نادية الزبير عن ثانوية للاخديجة التأهيلية بمدينة الداخلة في المرتبة الثانية.

و حل التلميذ محمد عبدو عن ثانوية الساقية الحمراء بمدينة السمارة في المرتبة الثالثة، كما وفق التلميذ نور الدين عن ثانوية الامام مالك التأهيلية بمدينة الداخلة في الحلول بالمركز السادس.

حفل توزيع الجوائز عرف حضور السيد ادريس اليازمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان و والي جهة العيون الساقية الحمراء و ثلة من المنتخبين و الشخصيات الرسمية.

http://dakhlaalrai.com/article.php?news=1340

IER: LE CNDH DÉVOILERA UN RAPPORT COMPLÉMENTAIRE

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) s'apprête à publier un rapport complémentaire à celui de l'Instance équité et réconciliation (IER). Ce rapport fera la synthèse des travaux de la commission de suivi mise en place après l'expiration du mandat de l'IER.

Faudra-t-il s'attendre à d'autres surprises, pour ce qui est du suivi du travail de l'Instance équité et réconciliation présidée par Feu Driss Benzekri, de la part du CCDH (Conseil consultatif des droits de l'Homme) et du CNDH? A en croire les révélations d'un ancien membre et du CCDH et de l'IER, ce sera le cas. Al Ahdath, dans sa livraison de ce mardi 16 décembre, affirme que Mostafa Iznasni, puisque c'est de lui qu'il s'agit, a révélé, samedi dernier, que le CNDH allait publier prochainement un rapport pour rattraper les omissions et lacunes de l'IER. Intervenant lors d'une rencontre organisée par la Fédération euro-méditerranéenne contre la torture, Mostafa Iznasni a affirmé que le prochain rapport, fruit du suivi assuré par le CNDH, serait en effet une occasion de rectifier le tir suite aux multiples critiques dont avaient fait l'objet le travail et le rapport final de l'IER présenté au roi en novembre 2005 et publié près d'un mois plus tard.

Les démons du passé

Mostafa Iznasni a déclaré que le sort des dossiers déposés hors des délais fixés ou ceux qui n'ont pas été abordés dépend désormais d'une volonté politique pour solder définitivement les graves violations des droits de l'Homme. Il s'agit essentiellement de poursuivre les investigations concernant les cas irrésolus, rétablir toute la vérité et faire que les familles des victimes puissent faire leur deuil une fois pour toutes. C'est d'ailleurs la teneur de l'une des recommandations de l'IER qui avait appelé le gouvernement à aller de l'avant dans ce sens. Et ce n'est pas tout. L'ancien membre de l'IER a affirmé qu'une autre action serait effectuée pour préserver les lieux de mémoire. Il est ainsi question du projet de reconstruction des cellules du bagne de Tazmamart pour en faire un lieu de mémoire et aider à tourner définitivement la page des années de plomb.

Installé en mars 2011, le CNDH présidé par Driss Yazami, en plus de ses multiples missions, a hérité de lourds dossiers qui lui ont été légués aussi bien par le CCDH que par l'IER. Sa composition comprend plusieurs groupes de travail qui continuent à se pencher sur les cas non aboutis du temps des deux précédentes institutions.

http://www.le360.ma/fr/politique/ier-le-cndh-devoilera-un-rapport-complementaire-27437